بعد أيام إطلاق خدمات البطاقة الشخصية وواقعات الولادة والزواج والطلاق

«الداخلية» تبدأ بخدمة الدفع الإلكتروني للحصول على البطاقة العائلية

| محمد منار حميجو

بدأت وزارة الداخلية العمل بالدفع الإلكتروني لخدمة الحصول على البطاقة العائلية وذلك في إطار الحرص على تقديم جميع التسهيلات للمواطنين، وتبسيط الإجراءات للحصول على خدمات الشؤون المدنية.

وبحسب بيان للوزارة على صفحتها الرسمية أن الشؤون المدنية ستبدأ تباعاً إدخال كل خدمات الأحوال المدنية على منظومة الدفع الإلكتروني.

وبين مصدر في الشؤون المدنية أنه حالياً تم البدء بالبطاقة العائلية وبعد عشرة أيام سوف يتم البدء بالبطاقة الشخصية ومن ثم سوف يتم البدء بخدمات أخرى من الشؤون المدنية مثل واقعات الزواج والطلاق والولادة ومن ثم باقي وثائق الأحوال المدنية، لافتاً إلى أنه بدأ إدخال الخدمات في التدريج حتى لا يربك المواطن وأيضاً في الوقت ذاته لا يكون هناك إرباك للموظف باعتبار أن الخدمة جديدة.

وأوضح أن دفع الرسوم بكل واقعة سيكون إلكترونياً أي إن المواطن لم يعد يضطر إلى أن يدفع الرسوم من خلال الوقوف على الكوة الخاصة لهذا الموضوع، مشيراً إلى أن الدفع إما أن يكون عن طريق حسابه الخاص المصرفي أو عن طريق خدمة كاش من خلال شركتي اتصالات الخليوي، وبالتالي فإنه لم يعد هناك احتكاك بين المواطن والموظف في هذا الموضوع.

وأشار المصدر إلى أن المواطن يدخل إلى الموقع الخاص بأمانة سورية الواحدة ومن ثم يضغط على الأيقونة الخاصة بالدفع الإلكتروني ومن بعد أن يقوم بالدفع يراجع الموظف المختص للحصول على الوثيقة الخاصة التي دفع رسومها والتي تم إدخالها في الخدمة، موضحاً أنه بعدما يدفع المواطن الرسوم يصل إشعار للموظف أنه تم دفع المبلغ المحدد وبالتالي بناء على ذلك يتم استكمال الإجراء، وفي حال لم يدفع المواطن الرسوم يتم انتظاره لمدة ثلاث ساعات وفي حال لم يدفع يتم إلغاء الطلب.

وحول أهمية هذه الخطوة بين أن هذه الخدمة تأتي في إطار تبسيط الإجراءات للمواطنين والحصول على الوثيقة التي يريدها من الشؤون المدنية بوقت قصير، إضافة إلى أن الخدمة الإلكترونية تحد من حالات الفساد في حال وجدت باعتبار أن المواطن لم يعد يحتك بالموظف أثناء الدفع كما أنه يدفع المبلغ المحدد من دون زيادة أو نقصان.

> تبسيط الإجراءات للمواطنين للحصول على خدمات الأحوال المدنية

وأشار المصدر إلى أن من أهمية هذه الخطوة أنه لم يعد المواطن يضطر لشراء الطوابع من بائعي الطوابع الموجودين خارج الأحوال المدنية الذين الكثير منهم يبيعون الطوابع بسعر أعلى من سعرها المحدد للمواطنين وبالتالي فإن هذه الخطوة تحد من عمليات الابتزاز التي يمكن أن يتعرض لها المواطن من الكثير من هؤلاء بائعي الطوابع.

الكهرباء تفسد المونة!!

مصدر بالكهرباء: تحسن الوضع الكهربائي مرهون بزيادة الميغات

| حماة- محمد أحمد خبازي

أكد مواطنون كثر بحماة لـ «الوطن» أن المؤونة التي جهزوها للشتاء خلال الشهرين الماضيين، رموها في حاويات القمامة!.

وبيَّن العديد منهم أن تعب زوجاتهم في تحضير المؤونة من «فول وبازلاء وملوخية وباذنجان مشوي وجبنة» أصبحت طعاماً للقطط والكلاب الشاردة!

وذكر آخرون أن خسائرهم المالية فادحة، من جراء فساد مؤونتهم التي لم تصمد أمام التقنين الكهربائي الجائر، الذي يصل لنحو ٥،٤٥ ساعات مقابل ١٥ دقيقة وصل قد تزيد ٥ دقائق في أحسن الأحوال وقد تنخفض لنحو ١٢ دقيقة بأكثرها سوءاً.

وقالت رويدا وهي ربة منزل: لقد موَّنا من «قريبو» أيام ما كانت الكهرباء جيدة، حيث كانت تصل ساعة كاملة بعد كل ٥ ساعات، ولم نكن نتوقع أنها ستنخفض كما هي اليوم، حيث تصلنا الكهرباء لمدة ساعة واحدة فقط باليوم كله!

بينما ذكر سميح وهو مهندس، أنه لم يخسر شيئاً من مواد المؤونة، فزوجته عمدت لتحضير المؤونة بالطريقة التقليدية التي كانت تتبعها الأمهات والجدات قبل اختراع الثلاجات! أي بـ«تبيبس» الفول والبازلاء والملوخية تحت الشمس وحفظها بمطربانات من زجاج، وكذلك بالنسبة للجبنة التي حفظتها مملَّحة بعد غليها بمطربانات زجاجية محكمة الإغلاق.

وبيَّنت رحاب وهي موظفة وأم لأربعة أولاد أن الطاقة البديلة عوضتها عن الكهرباء التي لم تعد تعتمد عليها في «شغل» البيت، وتحضير المؤونة وحفظها.

وأوضحت أن تلك الطاقة البديلة –رغم كلفتها المادية العالية– حلت كل مشكلاتها المنزلية من جراء شح الكهرباء، ولم تعد تعاني من أي شيء.

وقال محمود متهكماً: ربع ساعة من الكهرباء في هذا الجو الحار، والبراد «عم يزرب عرق» والمحتويات إلى حاويات القمامة!

وأضاف: فليس كل الناس عندها طاقة بديلة، وليس كل الناس قادرة على تركيبها وخصوصاً نحن فئة الموظفين.

ومن جهته بيَّن مصدر في الشركة العامة لكهرباء حماة لـ «الوطن»، أن مخصصات حماة من الميغات بين ٨٠ – ١٠٠ ميغا وهو ما يتطلب تطبيق برنامج تقنين قاس نسبياً مدته ٣٠ دقيقة وصل مقابل ٥،٣٠ ساعات قطع في عموم المحافظة بمدنها وأريافها.

وأوضح إن تحسن الوضع الكهربائي مرهون بزيادة مخصصات المحافظة من الميغات وهو غير متاح حالياً.

تصحيح الإعدادية «متوقف»

مدير تربية حمص لـ«الوطن»: تصحيح ٧ مواد بالشهادة الثانوية وباقي المواد نسب إنجازها متفاوتة

| حمص- نبال إبراهيم

بين مدير التربية في حمص وليد المرعي لـ«الوطن» أن المديرية أنهت تصحيح الأوراق الامتحانية لسبع مواد امتحانية بالشهادة الثانوية بالفرعين العلمي والأدبي، لافتاً إلى أن عمليات التصحيح لباقي المواد مستمرة ونسب إنجازها متفاوتة من مادة إلى أخرى.

وأشار المرعي إلى أن عمليات تصحيح أوراق امتحانات شهادة التعليم الأساسي متوقفة حالياً لتعطى الأولوية لامتحانات الشهادة الثانوية وقد تم إنجاز نسب جيدة من أوراق امتحانات مواد التاريخ والجغرافيا والوطنية والعلوم قبل التوقف.

بدوره أكد مدير التربية المساعد لشؤون التعليم الثانوي فراس عياش لـ«الوطن» أن عمليات التصحيح لم تتوقف أثناء عطلة عيد الأضحى المبارك باستثناء أول أيام العيد، منوهاً إلى أن العمل يجري وفق الخطة للوصول إلى إنجاز عمليات التصحيح بشكل متزامن في الأوقات المحددة من الوزارة.

وأشار عياش إلى أن تربية حمص تصحح حوالي ٢٥ ألف ورقة امتحانية بالشهادة الثانوية، لافتاً إلى التزام المدرسين المصححين بعمليات التصحيح وأعدادهم جيدة وكافية.

وحول موعد الانتهاء من عمليات التصحيح وصدور النتائج قال عياش: إن عمليات التصحيح مستمرة وبشكل جيد ولا يمكن تحديد مواعيد ولم يصدر أي تصريح من وزارة التربية عن موعد صدور النتائج حتى الآن.

من جانبه بين رئيس دائرة التعليم المهني بمديرية التربية أيمن الدكر لـ«الوطن» أنه تم إنجاز ما يزيد على ٩٥ بالمئة من عمليات تصحيح الأوراق الامتحانية لطلاب الشهادة الثانوية المهنية «التجارية والنسوية»، كاشفاً عن أنه سيتم الانتهاء من عمليات التصحيح بالكامل يوم غد الأربعاء.

وأشار الدكر إلى أن عمليات التصحيح بدأت منذ اليوم الثاني لبدء الامتحانات في مركز الشهيد أيمن صالح سليمان (الأندلس سابقاً) واستمرت حتى في أيام العطل الرسمية، لافتاً إلى أن نسب النجاح في المواد التي تم تصحيح أوراقها بالفرعين النسوي والتجاري تتراوح بين ٧٥ إلى ٩٠ بالمئة.

هذا الشهر: جسر مشاة في القزاز والسبع بحرات بحلة جديدة خلال أسبوعين

محافظة دمشق: كراج درعا والسويداء من باب مصلى إلى دوار البطيخة عند شارع ٣٠

| فادي بك الشريف

كشفت محافظة دمشق عن جملة من المشاريع الخدمية من المقرر أن تبصر النور حتى نهاية العام تشمل تجهيز مركز جديد لانطلاق الجنوب بديلاً من مركز انطلاق (درعا السويداء وريف دمشق الجنوبي) المتركز حالياً في باب مصلى، إضافة إلى مشروع تأهيل ساحة السبع بحرات، وإقامة جسر مشاة جديد في منطقة القزاز، ناهيك عن توقيع عقود تزفيت جديدة لعدد من شوارع العاصمة وأعمال تأهيل عدد من الساحات وتعزيل الأنهر.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير الصيانة في محافظة دمشق نضال الحافظ أنه تم تشكيل جهاز إشراف من مختلف الجهات المعنية لمشروع الانطلاق الجديد جانب دوار البطيخة أول شارع الـ٣٠، منوهاً بالعمل على تسوية الموقع العام وخاصة في ظل عدم صلاحية التربة لكونها تربة نفايات، علماً أن هناك متابعة لموضوع تمديدات الصرف الصحي والمطريات.

ولفت إلى إجراء أعمال الردم بتربة محسنة، وتسوية الموقع بشكل كامل للبدء بأعمال تبليط الأرصفة والقيام بالتزفيت، مع إجراء أعمال ردم للنفق ومتابعة مختلف الإجراءات، مضيفاً: في حال سارت الأمور ضمن الخطة الموضوعة من المقرر أن يبصر المشروع الجديد النور خلال هذا العام.

وأكد مدير الصيانة أن مساحة المشروع ١٨ دونماً (ما يعادل ١٨ ألف متر مربع)، ينفذ عبر كوادر المديرية وآلياتها، ويقام على نفقة المحافظة بالتعاون بين مختلف المديريات من صيانة وإنارة وحدائق... إلخ، ضمن متابعة واهتمام من محافظ دمشق محمد طارق كريشاتي.

وأشار إلى أهمية المشروع في تخفيف الازدحامات في منطقة باب مصلى، وضمن جملة من المشاريع الخدمية أضخمها مشروع نفق المواساة.

وقال: من المقرر خلال أسبوع أن تصل الدراسة النهائية للمشروع من هندسة المرور متضمناً المخصص الكامل لأماكن وقوف السرافيس والبولمانات وغرف التخديم والكوات وغرف الاستعلامات والسعة الإجمالية ومناطق دخول وخروج الآليات وتمركز الأرصفة وغير ذلك من التفاصيل لمخطط الموقع العام.

وأكد الحافظ توقيع ٤ عقود جديدة لأعمال تزفيت عدد من المناطق تشمل «المزة ودمر والشاغور والقدم، ضمن الخطة الخدمية لهذا العام، إضافة إلى وجود عقود تنفذ عبر مديرية الإشراف، مضيفاً: هناك معاناة على صعيد تأمين مادة المحروقات الأمر الذي يؤخر من الأعمال وتخفيض عدد آليات الترحيل بسبب قلة المادة، ناهيك عن وجود نقص بالآليات وتعطلها وصعوبة إصلاحها، لكن رغم كل الظروف هناك عمل قائم على الأرض ومتابعة لمختلف المشاريع ضمن مؤازرة بين مختلف المديريات المعنية في المحافظة.

ولفت مدير الصيانة إلى الانتهاء بشكل كامل من تزفيت ساحة السبع بحرات تزامناً مع مشروع إعادة التأهيل للساحة.

كما نوه بالعمل على أعمال تزفيت عدد من الأرصفة والطرقات، والبدء بتعزيل نهر يزيد أحد تفرعات بردى بالقرب من ابن النفيس، مع وجود خطة لتعزيل الأنهر، مؤكداً أنه تم إجراء أعمال تعزيل كامل في ساحة المرجة وقرب وزارة السياحة وضمن حديقة المنشية في دمر وتفرعاتها ضمن خطة مستمرة.

هذا وعلمت «الوطن» من مصادر المحافظة أنه من المقرر أن تكون ساحة السبع بحرات بحلتها الجديدة خلال أسبوعين من تاريخه.

بينما أكد مدير الدراسات الفنية في المحافظة معمر دكاك أنه تم تركيب جسر جديد للمشاة في منطقة القزاز وذلك لتخديم تجمع الطلاب ضمن هذه المنطقة، علماً أن الجسر يوضع في الخدمة خلال أيام.

حلبيون يطالبون بإلزام التكاسي بتركيب «جي بي إس»

مخصصاتها من البنزين لتغذية «السوداء» وتأجير «الذكية» بـ٦٠٠ ألف ليرة شهرياً!

| حلب- خالد زنكلو

طالب أهالي مدينة حلب الأمانة العامة لمحافظة حلب بفرض أجهزة التتبع الالكتروني «جي بي إس» (GPS) على سيارات التاكسي لضبط عملها ومخصصاتها من البنزين، التي يذهب قسط كبير منها للسوق السوداء من دون أن تعمل، وذلك على غرار توجه بعض المحافظات السورية مثل دمشق وحماة.

وبينما أنهت محافظة حلب تركيب (GPS) على جميع خطوط المدينة للسرافيس وباصات النقل الداخلي، وبدأت بتنفيذ الإجراء على بعض خطوط ريف المحافظة، إلا أن التقديرات تقول إن ٢٠ بالمئة من وسائط النقل العام على مستوى المحافظة بحاجة إلى تركيب أجهزة التعقب الجغرافي، بغية وقف عمليات التلاعب وهدر البنزين بالسعر المدعوم.

واشتكى بعض سكان حلب لـ«الوطن» من جور وظلم سائقي التاكسي العمومي للركاب، مع إقصاء دور عداداتها من الخدمة ودور جهات الرقابة غير القادرة على فرض تعرفة ركوب عادلة، لادعاء أصحاب التكاسي وسائقيها أنهم يستجرون البنزين من السوق السوداء لعدم كفاية مخصصاتهم من المشتق النفطي بموجب البطاقة الذكية للقيام بعملهم على أكمل وجه.

وبين «سامر. ب»، الموظف لدى القطاع الخاص، أنه يضطر في كثير من الأحيان لركوب التاكسي ودفع ١٠ آلاف ليرة سورية قيمة التوصيلة إلى مقر عمله «مع أنها لا تزيد على ٥ آلاف ليرة، وفق عداد التاكسي وحجة السائقين دائماً قائمة على البنزين الذي يشترون الليتر منه بـ١١ ألف ليرة من السوق السوداء، بحسب ذمتهم».

وطالبت السيدة «عبير. م» بالمسارعة إلى تركيب أجهزة التتبع الالكتروني على سيارات التاكسي «التي تسرح وتمرح على هوى تعرفة ركوبها في شوارع المدينة دون حسيب أو رقيب، ولا بد من وضع حد لتمرد سائقيها علينا واستغلالنا على الدوام».

وعلمت «الوطن» من متعاملين في سوق السيارات أن أصحاب تكاسي يؤجرون البطاقة الذكية الخاصة بسياراتهم بمبلغ ٦٠٠ ألف ليرة شهرياً لأصحاب السيارات الخاصة وحتى لزملائهم سائقي العمومي «مع ركن السيارة أمام البيت والتخلص من أعباء العمل وتكاليف الصيانة المرهقة، وتحقيق ربح صافي شهري بلا عناء»، وفق قول أحدهم لـ«الوطن».

وعمد البعض إلى شراء سيارات تاكسي في حلب وتأجير بطاقتها الذكية لسائقين أو تأجير التاكسي مع البطاقة بمبلغ ٨٠٠ ألف ليرة شهرياً «وهو ربح مضمون ودخل إضافي يعادل قيمة شراء تاكسي بحوالى ٥٠ مليون ليرة، وهو أفضل استثمار في الوقت الراهن، إذ إن فعل ذلك في دمشق غير مضمون بسبب تشديد الرقابة»، بحسب قول أحدهم لـ«الوطن».

وكانت محافظة دمشق دعت أصحاب سيارات الأجرة والآليات السياحية الأخرى إلى الاشتراك بخدمة (GPS)، وحددت نهاية حزيران الماضي آخر مهلة للاشتراك، على أن يسدد رسم تركيب جهاز التتبع مع رسم الاشتراك في أي فرع من فروع المصرف التجاري في محافظة دمشق. وتقدم الطلبات لدى مديرية هندسة المرور والنقل، مرفقة بإشعارات تسديد ثمن الجهاز مع رسم الاشتراك ووثائق ثبوتية أخرى، تحت طائلة إيقاف التزود بالمحروقات للآليات والمعدات التي يتأخر أصحابها عن الاشتراك.

كما توجهت مديرية النقل وهندسة المرور في الأمانة العامة لمحافظة حماة نحو إلزام سيارات التاكسي بتركيب أجهزة التتبع الالكتروني بعد إعلام السائقين وأصحاب السيارات بضرورة تسديد قيمة الأجهزة لدى فروع التجاري السوري وحتى مطلع الشهر القادم، تحت طائلة عدم تزويد التكاسي بالمحروقات بعد هذا التاريخ.